



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● موقع ذا بانكر البريطاني، مصر وجهة استثمار رئيسية في أفريقيا والشرق الأوسط^١.

- أشارت تقرير صادر عن مجلة «ذا بانكر» البريطانية، إلى إن مصر لا تزال وجهة استثمارية مهمة للمستثمرين في الشرق الأوسط رغم تراجع قيم صفقات الاستحواذ الأجنبية في إفريقيا العام الماضي بشكل عام.
- وأوضح التقرير أن مصر لا تزال تبرز كواحدة من مناطق الاستثمار الرئيسية في إفريقيا، على الرغم من التحديات الاقتصادية المتزايدة في البلاد، وفي حين أن الانخفاض المتتالي في قيمة العملة قد أعاق الاستثمار الخاص في السنوات الأخيرة، كانت مصر مكاناً بارزاً للصفقات في القارة في عام ٢٠٢٢.
- وأضاف التقرير أن قارة إفريقيا شهدت تراجعاً في نشاط الاندماج والاستحواذ في عام ٢٠٢٢، بعد زيادة صفقات الاستحواذ في عام ٢٠٢١ ومع ذلك، لا يزال نشاط الاندماج والاستحواذ جيداً في قطاعي التمويل والتكنولوجيا المالية في القارة، وبينما تركز جزء كبير من هذا النشاط على مصر، تم تسجيل صفقات استحواذ كبيرة أيضاً في الاقتصادات الرئيسية الأخرى في القارة، ولا سيما كينيا ونيجيريا.
- وأشار التقرير إلى إن الاتجاه كان أكثر وضوحاً في إفريقيا، بعد عام قياسي في ٢٠٢١ حيث شهد زيادة في القيم بأكثر من ٧٠٠٪، في حين شهدت أحجام الصفقات في عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة ١٧٪، وتراجعت القيم بنسبة ٧١٪ لتصل إلى ٢٤,٤ مليار دولار، بما يتماشى بشكل عام مع متوسط الخمس سنوات للقارة قبل الوباء.

● مجلس غرف التجارة الأمريكية بشمال أفريقيا والشرق الأوسط، اهتمام استثماري بقطاع الخدمات في شمال أفريقيا^٢.

- كشف تقرير صادر عن مجلس غرف التجارة الأمريكية بشمال أفريقيا والشرق الأوسط، أن السمة البارزة لمجموعة دول شمال أفريقيا، هي القوة العاملة الوفيرة، التي يدعمها عدد كبير من الشباب، ومجموعة الوظائف التي تتطلب مهارات عالية ومنخفضة، لافتاً إلى أن قطاع الخدمات في شمال إفريقيا متنوع وواعد، يستقطب اهتمام المستثمرين الدوليين والإقليميين في قطاعات مثل الخدمات اللوجستية والخدمات البحرية، وبناء السفن، والأهم من ذلك، السياحة. ونتيجة لذلك، تهدف الحكومات الوطنية عبر شمال إفريقيا إلى زيادة صادراتها إقليمياً ودولياً.
- وأضاف التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بموارد بترولية طبيعية كبيرة، استقطبت رؤوس أموال عالمية في الصناعات المرتبطة بالنفط، كاشفاً أنه منذ نوفمبر ٢٠٢٢، بلغ متوسط إنتاج المنطقة من النفط حوالي ٣٤,١ مليون برميل يومياً، تهيمن عليه دول مجلس التعاون الخليجي.
- أوضح انه بعد عقود من التركيز على المنتجات النفطية، تتبنى العديد من دول الخليج الآن استراتيجيات جديدة لتنويع الصادرات، بقيادة مكونات عالية التقنية، وجذبت استثمارات جديدة لمشاريع قطاعية غير تقليدية.
- وأشار أن دول المشرق تعد موطناً إقليمياً للفنون والحرف الفولكلورية الأصيلة، والمواهب المهنية. على الرغم من عدم الاستقرار السياسي المستمر في هذا المجال، تشارك هذه البلدان أيضاً في الزراعة وعبر المناطق المختلفة.

¹ <https://www.dostor.org/4321785>

² <https://www.youm7.com/story/2023/2/28/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%87%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/6098213>

• **الدكتور/ محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، الاستثمار في البشر والتكنولوجيا أساس التنمية الحضرية^٣.**

- أكد الدكتور/ محمود محيي الدين، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن نجاح التنمية الحضرية والتحول نحو المدن الذكية الخضراء يتطلب في الأساس الاستثمار في البشر والتكنولوجيا المتطورة، بالإضافة لتوطين التنمية والإدارة الجيدة لثروة البيانات الخاصة بالمدن الذكية.
- وأشار إلى إن عدم حشد الاستثمار اللازم في التنمية العمرانية والحضرية يفقد المدن والمجتمعات القدرة على التقدم، موضحاً أن نجاح التنمية العمرانية يتطلب توافر عناصر الحوكمة والمشاركة، وتمكين السلطات المحلية من خلال تطبيق مبدأ توطين التنمية والجمع بين مزايا المركزية واللامركزية، إلى جانب توافر التمويل والمزج بين مصادره الخاصة والعامة
- وأضاف أن التحديات التي تفرزها حالة الأزمة المستمرة التي يعيشها العالم يجب التحوط لها من خلال الاستثمار في الثروة البشرية التي هي أساس بناء واستمرار المدن الذكية، والاستثمار في البنية الأساسية وربطها بالتكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى الاستثمار في مرونة المجتمعات الجديدة وقدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات المختلفة.
- وشدد الدكتور/ محمود محيي الدين، على ضرورة أن تلتزم المدن الجديدة بالمعايير البيئية والمناخية، مشيراً في هذا الصدد إلى وجود فجوات تمويلية تعاني منها الدول العربية لخلق مدن صديقة للبيئة وهو ما يتطلب الاستثمار في خفض الانبعاثات والنقل المستدام وإعادة التدوير وإدارة المخلفات وغيرها من المجالات ذات التأثير البيئي.
- وأشار محيي الدين إلى أهمية تحويل المدن القديمة إلى مدن ذكية خضراء مع الحفاظ على طابعها الحضاري، مع ضرورة التعامل مع أزمة العشوائيات والتجمعات السكنية العالقة بين المجتمعات الريفية والمدن الحضرية المتقدمة.
- وأشار الدكتور/ محمود محيي الدين، إلى إن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون حالياً في مناطق حضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، كما تمثل المدن الحضرية ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم، وفي الوقت نفسه، تساهم هذه المدن بنسبة ٧٠٪ في الانبعاثات الضارة وهي الأكثر تأثراً بالظواهر السلبية لتغير المناخ، وهو ما يؤكد ضرورة التزام المدن بالمعايير البيئية والمناخية من أجل الصمود في مواجهة التغير المناخي.
- وأفاد بأن مؤتمر الأطراف السابع والعشرين بشرم الشيخ خرج بعدد من المبادرات الهامة التي تساهم بفاعلية في إنجاح التحول نحو المدن الذكية الخضراء، مثل المبادرتين اللتين أطلقتتهما الرئاسة المصرية للمؤتمر بشأن النقل منخفض الكربون من أجل استدامة حضرية (لوتس)، ومبادرة المدن المستدامة، فضلاً عن مبادرة أسواق الكربون الأفريقية التي من شأنها تعزيز قدرة الدول الأفريقية على تمويل التحول نحو المدن الذكية الخضراء، إلى جانب إطلاق الرئاسة المصرية للمؤتمر ورواد المناخ لأجندة شرم الشيخ للتكيف التي من شأنها تحقيق الصمود للمجتمعات والمدن في مواجهة تغير المناخ، إلى جانب النجاح التاريخي لمصر في تدشين صندوق الخسائر والأضرار من خلال رئاستها للمؤتمر بما يعزز من سبل التعامل مع الخسائر التي تتعرض لها المدن نتيجة تغير المناخ.
- ونوه الدكتور/ محمود محيي الدين، عن المبادرة الوطنية للمشروعات الذكية الخضراء التي أطلقتها الحكومة المصرية بوصفها نموذجاً لمبدأ توطين التنمية، موضحاً أن المبادرة شهدت مشاركة فعالة من الجامعات والمجتمع المدني وغيرها من الأطراف الفاعلة محلياً، بالإضافة إلى الفئات الاجتماعية المختلفة مثل المرأة والشباب والشركات الناشئة والمبادرات غير الهادفة للربح، وتم عرض المشروعات الفائزة في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ.
- وأكد أن التعاون الإقليمي مهم للتطوير العمراني والحضري، وهو ما يعكس أهمية مبادرة المنندييات الإقليمية الخمسة التي أطلقتها الرئاسة المصرية لمؤتمر المناخ بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وفريق رواد المناخ، حيث أسفرت المبادرة عن نحو ٤٥٠ مشروعاً قابلاً للاستثمار منها مشروعات متخصصة في مجالات تخدم التحول نحو المدن الذكية الخضراء.

³ <https://www.youm7.com/story/2023/2/27/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A9/6098200>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، اليوم العربي للاستدامة يتيح منصة إقليمية للتوعية بمفاهيم الاستدامة بكافة أبعادها وتطبيقاتها في عالما العربي المعاصر؛

- شاركت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في فعاليات النسخة الأولى من اليوم العربي للاستدامة والذي ينعقد تحت شعار "رواد الاستدامة في المنطقة العربية" بمقر جامعة الدول العربية، ومع كافة الشركاء من الدول العربية الشقيقة، وأهمية عقد الشراكات الفاعلة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تعظم الاستفادة من الإمكانيات العربية، في ظل التغيرات العالمية الحالية.
- وأوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أن اليوم العربي للاستدامة يتيح منصة إقليمية للتوعية بمفاهيم الاستدامة بكافة أبعادها وتطبيقاتها في عالما العربي المعاصر، واستعراض أفضل الممارسات والتجارب العربية الناجحة في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية.
- ولفتت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى جهود الدولة المصرية خلال السبعة أعوام الأخيرة بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مشيرة إلى اضطلاع وزارة التخطيط بدور محوري في كافة الجهود الرامية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مصر، وأبرزها إطلاق "رؤية مصر ٢٠٣٠"، في فبراير عام ٢٠١٦، ومُتابعة مدى التقدّم المُحرَز في تحقيق مُستهدفات المؤشرات العديدة التي حدّتها الرؤية في أبعادها الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، مشيرة إلى تحديث الرؤية في إطار التغيرات العالمية، فيما يأتي انعكاساً للطبيعة الديناميكية لعملية التخطيط التنموي، وضماناً لاتساق الأجندة الوطنية مع كلاً من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣. وتضمن القضايا المُلحة التي طرأت في السياق المصري وبيان كيفية التعامل الاستراتيجي معها مثل الزيادة السكانية، وندرة المياه، والتغيرات المناخية.
- وأشارت إلى أن النسخة المُحدّثة من الرؤية تتضمن أربعة مبادئ حاكمة تمثل الركائز الاستراتيجية وهي، الإنسان محور التنمية، وتحقيق العدالة والإتاحة، وتعزيز المرونة والقدرة على التكيف، وتحقيق الاستدامة. ويمثل قلب الرؤية سنة أهداف استراتيجية ينبثق عنها الأهداف العامة، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية في: الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشتهم، والعدالة الاجتماعية والمساواة، ونظام بيئي متكامل ومستدام، واقتصاد متنوع معرفي تنافسي، وبنية تحتية متطورة، والحوكمة والشراكات. ولتسريع تحقيق الأهداف تم تحديد سبعة إمكانات وهي: توفير التمويل، وتحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار، وتعزيز التحول الرقمي، وإنتاج البيانات وإتاحتها، وتهيئة بيئة تشريعية داعمة، وتوفير منظومة قيم ثقافية مساندة، وضبط الزيادة السكانية.
- وحول قضية تمويل التنمية؛ أوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، إنها تعد أحد أهم المحددات لمدى قدرة الدول على المضي قدماً في تنفيذ برامج ومشروعات تحقيق التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن الدولة المصرية تعمل كذلك على تعبئة جميع الموارد المُتاحة ورفع كفاءة الإنفاق وإدارة الاستثمار العام لتعزيز جهود التنمية، حيث تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالربط بين الخطة الاستثمارية السنوية للدولة المصرية والأهداف الأممية؛ لتقييم وتحليل حجم الاستثمارات الموجهة لتحقيق الأهداف الأممية، وما ينتج عنه من اكتشاف فرص استثمارية جديدة ورفع كفاءة توجيه الاستثمارات بحيث تُلبّي الأولويات الاستثمارية وتعالج الفجوات التنموية التي يتم تحديدها
- وأوضحت أن وزارة التخطيط وضعت عام ٢٠١٨، مُعادلة تمويلية لضمان التوزيع العادل والموضوعي للاستثمارات العامة بين المحافظات المختلفة، توزيع يرتكز على معايير مُحدّدة تُراعي الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لكل محافظة، بما يُساهم في معالجة الفجوات التنموية وتحقيق التنمية الإقليمية الشاملة والمتوازنة، فهذه المعادلة التمويلية تُعزّز مفهوم اللامركزية على مستوى الدولة، وتضمن الشفافية في تخصيص الاستثمارات العامة، وتُمكن المحافظات من تقدير حصّتها في الاستثمار كل عام، وبالتالي تكون أكثر قدرة على التخطيط الاستراتيجي للمشروعات التنموية. كما أشارت إلى سعي الوزارة لتتويع مصادر تمويل الخطط والبرامج التنموية، من خلال توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع القطاع الخاص والصناديق السيادية الإقليمية والدولية، لافتة إلى إنشاء صندوق مصر السيادي.
- كما أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى مُبادرة "حياة كريمة"، التي تُعد أكبر المبادرات التنموية في تاريخ مصر والعالم من حيث حجم التمويل وعدد المستفيدين حيث تستهدف كل قرى الريف المصري (نحو ٤٥٠٠ قرية يعيش بها أكثر من نصف سكان مصر - ٥٨ مليون مواطن)، فتسعى الدولة لتحويلها إلى تجمّعات ريفية مُستدامة تتوافر بها جميع الاحتياجات التنموية خلال ثلاث سنوات، ويتكفّل إجمالية تبلغ نحو تريليون جنيه (نحو ٥٢ مليار دولار)، بما يُعزّز جهود الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، لافتة إلى إدراج الأمم المتحدة للمبادرة ضمن أفضل الممارسات الدولية لكونها مُحدّدة وقابلة للتحقق ولها نطاق زمني، وقابلة للقياس، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأممية. كما لفتت إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يستهدف تحويل مسار الاقتصاد المصري ليُصبح اقتصاداً إنتاجياً يرتكز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، من أجل تشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل لائق ومُنّج،

وتنوع وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتوطين الصناعة المحلية وزيادة تنافسية الصادرات المصرية.

- ولفتت إلى التعاون بين وزارة التخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، بإطلاق سبعة وعشرين تقريراً لتوطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي لكل محافظة لعام ٢٠٢٠، وتهدف هذه التقارير إلى تقديم لمحة عامة وتقييم موضوعي للوضع الحالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، مشيرة إلى سعي الوزارة إلى تحديث هذه التقارير سنوياً لرصد ومتابعة ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى إنجازات على أرض الواقع، وأخذ أولويات الوحدات المحلية التنموية في الاعتبار، وضمان مساهمتهم الفعالة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مستهدفات أجندة ٢٠٣٠ على المستوى المحلي.
- وأشارت إلى التعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والمجلس الوطني المصري للتنافسية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في مشروع تطوير أول مؤشر لتنافسية المحافظات المصرية، وهو مؤشر تم تصميمه ليكون أداة داعمة لضمان فاعلية السياسات وتحسين الأداء التنموي وزيادة إنتاجية المحافظات، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار
- وأوضحت/ الدكتورة هالة السعيد، أن مصر تأتي ضمن ١٠ دول فقط من دول العالم التي تُقَدِّم تقارير مراجعة وطنية VNR لتابعة أهداف التنمية المستدامة الأممية (أعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢١)، واتساقاً مع التوجه لتوطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي تعمل وزارة التخطيط بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية والمحافظات، على إطلاق أول تقرير طوعي على المستوى المحلي بالتركيز على عدد محدود من المحافظات كمرحلة أولى، لافتة إلى إطلاق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢١ بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والجهود الجارية لإطلاق تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠٢٣، فصدر أول دولة تضع ملامح رئيسية لما ينبغي عمله خلال الأعوام القادمة في إطار خطة الأمم المتحدة لعقد من الإنجاز. وأشارت السعيد إلى إطلاق تقرير "تمويل التنمية المستدامة في مصر"، خلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في فبراير ٢٠٢٢، وهو التقرير الأول من نوعه على المستوى الوطني.
- وحول للتحول للمشروعات الخضراء؛ أوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، إن الحكومة المصرية تستهدف زيادة نسبة المشروعات الخضراء بالخطة الاستثمارية إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مشيرة إلى إطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، لتمثل مبادرة تنموية مصرية رائدة تستهدف تحفيز الأفكار الإبداعية والتنفيذ العملي للمعالجات البيئية المبتكرة في كافة محافظات مصر؛ للتعامل مع تحديات تغير المناخ وتعزيز جهود التحول الرقمي، تمهيداً لتبنيها على المستوى الأممي، مؤكدة أنها تتسق مع جهود الدولة المصرية للتحول الأخضر، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى المحلي.
- وفيما يتعلق باستضافته مصر – نيابة عن القارة الأفريقية - وهو مؤتمر تغير المناخ COP 27، بشرم الشيخ، أكدت أن المؤتمر أتاح منبرا للدول العربية والأفريقية والدول النامية عموماً للتعبير عن متطلباتها فيما يتعلق بالقضايا التنموية المهمة، مثل تمويل المناخ والتكيف والحد من التلوث البيئي والتخفيف من تداعياته السلبية، مشيرة إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)، بالإعلان خلال المؤتمر عن استضافة مصر لمركز إقليمي فني تحت مسمى "مركز القاهرة لأهداف التنمية المستدامة"، والذي يهدف إلى بناء القدرات، وإعداد المنهجيات والآليات اللازمة لتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات، وتقديم الدعم للحكومات المحلية والوطنية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والإقليمية، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، كما لفتت إلى إطلاق مبادرة "حياة كريمة لأفريقيا صامدة أمام التغيرات المناخية" خلال على هامش مؤتمر COP 27، حيث تهدف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، ودعم جهود الدول الأفريقية لتنفيذ التزاماتها الوطنية في هذا المجال، وذلك من خلال دمج مبادئ وآليات العمل المناخي في التنمية الحضرية المستدامة في أفريقيا.

• الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، حريصون على الإسهام الفعّال في تسهيل حركة التجارة الدولية*.

- أكد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، أننا حريصون على الإسهام الفعّال في تسهيل حركة التجارة الدولية؛ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، على نحو يُساعد في تعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لمصر؛ باعتبارها مركزاً للإنتاج وإعادة التصدير لمختلف الدول بما فيها الأفريقية، خاصة في ظل ما نمتلكه من بنية تحتية متطورة، وفرص استثمارية واعدة، جعلت بلادنا أكثر تحفيزاً للأنشطة الإنتاجية، بإرادة سياسية داعمة للقطاع الخاص، وتعظيم مشاركته في عملية التنمية، بالتزامن مع تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة، وبدء تنفيذ خطة الطروحات الحكومية بطرح ٣٢ شركة لأول مرة سواء بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي؛ بهدف توسيع مشاركة المواطنين والقطاع الخاص في عملية التنمية والمشاركة في إدارة وملكية المؤسسات العامة المملوكة للدولة.

⁵<https://mof.gov.eg/ar/posts/media/63ff0a4c5d0ad30008bc2b61/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%3A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%87%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D9%8E%D9%91%D8%A7%D9%84%20%D9%81%D9%89%20%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%20%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AC%D8%B0%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

أضاف أنه سيتم التوسع في برنامج «المشغل الاقتصادي المعتمد»؛ للتبشير على المتعاملين مع الجمارك، حيث يتيح العديد من المزايا للشركات، منها: أولوية الدور في كل الإجراءات الجمركية من «التسجيل حتى الإفراج» عبر المنصة الإلكترونية الموحدة للتجارة القومية «نافذة»، مع تخصيص لجنة بكل مركز لوجستي لإنهاء الإجراءات الخاصة بالمنضمين للمشغل الاقتصادي المعتمد، يمتد عملها إلى ما بعد مواعيد العمل لتسريع وتيرة الإفراج الجمركي، والتمتع بالمسار الأخضر لتطبيق أقل نسبة من الفحص الفعلي للرسائل الجمركية.

وأشار الأستاذ/ الشحات غتوري، رئيس مصلحة الجمارك، إننا نسعى من خلال برنامج «المشغل الاقتصادي المعتمد» إلى تطبيق أحدث الممارسات العالمية في تأمين البضائع من خلال تطبيق نظام إدارة المخاطر، وزيادة تدفق حركة تداول البضائع الواردة والصادرة، لدعم الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن ٣٤٩ مستورداً ومصدراً ومستخلصاً جمركياً انضموا بالفعل إلى برنامج «المشغل الاقتصادي المعتمد».

أشار إلى أنه يتم التعاون مع الجهات الحكومية لدعم أعضاء برنامج «المشغل الاقتصادي المعتمد»، وتخصيص منسق عمليات بالمواقع الجمركية، لتذليل العقبات أمامهم، ومنحهم الأفضلية في كل المعاملات الجمركية، فيما يتعلق بالإفراج عن الشحنات، والتسويات الخاصة بالسماح المؤقت و«الدرويك»، وتقديم الضمانات واستردادها، واسترداد الضرائب والرسوم المسددة أيضاً، وطلبات تقييد الضريبة الجمركية، والحصول على تيسيرات أخرى فيما يتعلق بإجراءات تجديد التراخيص الصادرة من الجمارك، والأفضلية في حالة التصدير بنظام «المصدر المعتمد»، وعند استخدام نظام التخليص المسبق في ظل تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI»، موضحاً أنه يفضل لعملاء المشغل الاقتصادي اتباع نظام التخليص المسبق على شحناتهم قبل وصولها للبلاد من أجل الاستفادة من المزايا المخصصة لهم وسرعة الإفراج عن رسائلهم.

● الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، مصر تفتتح على العالم باقتصاد أكثر تنوعاً وجذباً للاستثمارات.

أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أن مصر تفتتح على العالم، باقتصاد أكثر تنوعاً وجذباً للاستثمارات، يرتكز على بنية أساسية متطورة وقادرة على استيعاب الحراك الاقتصادي المستهدف، الذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور الأكبر؛ بما يجعله قاطرة النمو الغنى بالوظائف، بإجراءات محفزة في قطاعات واعدة، تتمتع بمحفزات ضريبية وجمركية جنباً إلى جنب مع تبسيط الإجراءات، على نحو يسهم في دفع عجلة الإنتاج والتصدير، موضحاً أن «الرخصة الذهبية»، و«وثيقة سياسة ملكية الدولة»، و«الطروحات الحكومية» من الجهود العديدة التي تبذلها الدولة لتعظيم الاستثمارات الخاصة.

وأشار الدكتور/ محمد معيط، خلال مشاركته في منتدى الأعمال المصري الياباني، إننا ملتزمون باستقرار السياسات الضريبية خلال الخمس سنوات المقبلة، رغم حدة التحديات العالمية، التي تفرض ضغوطاً مضاعفة على موازنات مختلف الدول بما فيها مصر، حيث يتعلق الأمر بتدبير أموال ضخمة للأمن الغذائي، في ظل ارتفاع غير مسبوق لأسعار الوقود والغذاء، بما يؤكد جدية الحكومة المصرية في إرساء دعائم مناخ أكثر تحفيزاً للاستثمار في مصر، لافتاً إلى أننا جاهزون لإقرار أي حزم تحفيزية متكاملة لتوسيع الاستثمارات الخضراء في الأونيا والهيدروجين الأخضر.

أضاف أننا نتطلع إلى دور أكبر لمجلس الأعمال المصري الياباني في تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية، وتعظيم الاستثمارات اليابانية في مصر؛ باعتبارها مركزاً للإنتاج والتصدير إلى مختلف الدول خاصة الأفريقية، على نحو يتسق مع تنامي علاقات التعاون الثنائي الذي يتجلى في زيادة حجم التجارة البينية لنحو ١,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ١٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، إضافة إلى تنفيذ العديد من المشروعات المشتركة التي تشمل المدارس اليابانية والجامعة اليابانية، ومترو الإنفاق، والتأمين الصحي الشامل، ومشروعات الغاز والبتروك والعديد من البرامج التي تدعمها «جايجا» في مصر، لافتاً إلى أن حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة في مصر ارتفعت بنسبة ٥٢٪ خلال العام المالي الماضي.

وأشار إلى إن «توشيبا العربي» تشكل أحد النماذج الناجحة للتعاون المصري الياباني الذي نتطلع إلى تناميها في مصر خلال المرحلة المقبلة، في ظل الدعم غير المسبوق الذي توليه الدولة للقطاع الخاص؛ تعزيزاً لمساهماته في الإنتاج المحلي.

أوضح الدكتور/ محمد معيط، أن نجاح الإصدار المصري لسندات الساموراي في السوق اليابانية يدفعنا للتعاون مجدداً في طرح «ساموراي خضراء»، بهدف جذب شرائح جديدة من المستثمرين المهتمين بالاكنتاب في السندات ذات البعد البيئي، مؤكداً حرصنا على الاستغلال الأمثل لأي فرص بالأسواق العالمية تسهم في خفض تكلفة التمويل، وأن «إطار عمل التمويل المستدام» يمكننا من إصدار سندات خضراء وزرقاء واجتماعية وسندات مستدامة وأخرى مرتبطة بتمكين المرأة، وأيضاً إضافة فئات جديدة للمشروعات الخضراء ذات البعد الاجتماعي إلى محفظة مصر المستدامة اتساقاً مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.

وأشار إلى أننا نجحنا أيضاً في طرح أول إصدار من الصكوك الإسلامية السبائية في تاريخ مصر، بقيمة ١,٥ مليار دولار، على نحو ساعد في جذب قاعدة جديدة من المستثمرين بدول الخليج وشرق آسيا إلى جانب الدول

الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية؛ بما يمثل رسالة ثقة من الأسواق العالمية والمستثمرين في مستقبل الاقتصاد المصري، الذي استطاع أن يحقق معدل نمو ٦,٦٪ من الناتج المحلي، العام المالي الماضي مقارنة بـ ٣,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، وخفض العجز الكلي من ١٦,٥٪ من الناتج المحلي في ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي في العام المالي الماضي، وتحقيق فوائض أولية تتراوح بين ١,٣٪ و ٢٪ من الناتج المحلي خلال الخمس سنوات الماضية مقارنة بعجز أولي ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤، وخفض معدل دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣٪ في يونيو ٢٠١٦، إلى ٨٠,٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٠ في ظل جائحة كورونا.

وأشار المهندس/ إبراهيم العربي، رئيس مجلس الأعمال المصري الياباني، إننا نتطلع إلى تحقيق طفرة في علاقات التعاون الاقتصادي بين مصر واليابان خلال الفترة المقبلة، استكمالاً لما تحقق من نجاحات في السنوات الماضية، انعكست في زيادة معدلات التبادل التجاري، وارتفاع الصادرات المصرية.

● **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يسلط الضوء على تقرير جديد صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تحت عنوان "التحول الأخضر يخلق وظائف جديدة بحلول عام ٢٠٣٠".**

سلط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء الضوء على تقرير جديد صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان "وظائف الغد"، والذي أوضح أن إضافة وظائف اجتماعية ووظائف خضراء جديدة يعد أمرًا ضروريًا لإحراز تقدم في كل من: الحراك الاجتماعي -وهو الوضع الذي يشير إلى إمكان تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية-، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد أوضح التقرير أنّ العالم يواجه حاليًا صعوبات في تأمين رأس المال البشري، وتمكين الحراك الاجتماعي، وتعزيز المرونة المجتمعية، وفي الوقت نفسه، تعمل أزمة المناخ والتوترات الجيوسياسية على تسريع التحول نحو الاقتصادات الأكثر اخضرارًا وزيادة استقلال الطاقة، كما أصبح توفير اقتصاد شامل اجتماعيًا ومستدامًا بيئيًا هدف سياسي رئيس للعديد من البلدان.

وسلط التقرير الضوء على الحاجة المتزايدة للوظائف الاجتماعية والخضراء في ١٠ بلدان بحلول عام ٢٠٣٠ لتلبية الطموحات البيئية، ومعالجة قضايا الحراك الاجتماعي ورأس المال البشري، والبلدان العشرة سألقة الذكر، هي: "أستراليا والبرازيل والصين وألمانيا والهند واليابان وجنوب إفريقيا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة"، وتمثل الوظائف الاجتماعية ١١٪ من إجمالي القوى العاملة في البلدان العشرة، ولتحقيق أهداف الإدماج والحراك الاجتماعي، ستحتاج هذه البلدان إلى ٦٤ مليون وظيفة اجتماعية إضافية - بزيادة قدرها ٣٧٪.

ويُعد قطاع الرعاية الصحية هو الأكبر من حيث عدد الوظائف؛ حيث يتطلب ٣٣ مليون وظيفة إضافية، ومع ذلك، فإن قطاعي التعليم يتطلب (٢١ مليونًا) والرعاية الاجتماعية (١٠ ملايين)؛ حيث لديهم أيضًا احتياجات كبيرة لم تتم تلبيتها، ومن بين أصحاب المهن ذات الاحتياجات الأكبر غير الملباة "العاملون في مجال الرعاية الشخصية في الخدمات الصحية (١٨ مليونًا)، والعاملون في رعاية الأطفال، ومساعدو المعلمين ومعلمي الطفولة المبكرة (١٢ مليونًا) ومعلمي التعليم الابتدائي والثانوي (٩ ملايين)، وعلى مستوى البلدان العشرة، تعد الاحتياجات غير الملباة في جنوب إفريقيا هي الأكبر - فهي تتطلب وظائف اجتماعية أكثر مما تتطلبه حاليًا، كما أن البرازيل وإسبانيا لديهما ثاني أكبر الاحتياجات غير الملباة، مع زيادة ٨٠-٩٠٪ المطلوبة.

وأوضح مركز المعلومات أن يعد هذا التقرير دعوة للعمل لقادة الحكومات ورجال الأعمال في جميع أنحاء العالم؛ لإنشاء مجتمعات شاملة اجتماعيًا ومستدامة بيئيًا؛ حيث يحتاج القادة إلى تسهيل المزيد من الاستثمارات في خلق فرص العمل التي من شأنها سد الاحتياجات غير الملباة للوظائف الاجتماعية والخضراء.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر:٨

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الرغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- وتعتزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).
- السيد الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، نعمل على دعم المشروعات الابتكارية والتكنولوجية لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني^٨.
- أكد الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على أن جهاز تنمية المشروعات يواصل جهوده لتهيئة بيئة مواتية لنمو مجال ريادة الأعمال في مصر، والعمل على إتاحة مختلف أوجه الدعم الفني والمالي لأصحاب الأفكار الريادية والإبداعية والتكنولوجية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.
- وأوضح أن التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات العاملة في نشاط دعم ريادة الأعمال وصناديق رأس المال المخاطر يأتي على رأس أولويات الحكومة للتحويل إلى اقتصاد رقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة توافقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- وأوضح أن مصر تمتلك اقتصادا متوازنا ومتنوعا يقوم على الابتكار والمعرفة ويعتمد على الشباب، ولذلك فإن الفترة القادمة ستشهد تطورا كبيرا في الخدمات التي يقدمها الجهاز بالتعاون والتنسيق مع جميع أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وشركاء التنمية لدعم رواد الاعمال وأصحاب المشروعات.
- وأشار إلى أن الجهاز يركز على التعاون مع جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لربط الشباب من ناحية والجهات المقدمة للخدمات وصناع القرار من ناحية أخرى وتقليل الفجوة من الجانبين، بما يساهم في نمو مجال

^٨[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

^٩ <https://www.msme.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?Newsid=374>

ريادة الأعمال، فضلا عن العمل الجاد لتعميق ثقافة العمل الحر وتشجيع رواد الأعمال، من خلال إتاحة حزم متكاملة من الخدمات التمويلية والتسويقية والحوافز الضريبية وغير الضريبية وتيسير الإجراءات لتشجيع الشباب على إقامة من المشروعات الابتكارية.

وأشار أيضاً إلى أن جهاز تنمية المشروعات بادر بتنفيذ أول برنامج بنظام رأس المال المخاطر بتمويل من مجموعة البنك الدولي بلغ ٥٠ مليون دولار والذي تم من خلاله الاستثمار في عدد من الصناديق الاستثمارية الواعدة التي تقوم بدورها بدعم المئات من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة، وكان من أوائل تلك الصناديق Flat 6 Labs، حيث يعمل الجهاز على نشر ثقافة تمويل المشروعات الابتكارية بين مؤسسات التمويل المتخصصة في مصر ويشجعها على دعم رواد الأعمال كما أنه يشارك في تنفيذ برامج تدريبية لتدريب الكوادر البشرية في هذه المؤسسات لتعريفها بقواعد وآليات تمويل رأس المال المخاطر مما يخلق قاعدة عريضة تقوم بتمويل المئات من المبتكرين ورواد الأعمال.

● **السيد الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، نسعى لمعرفة متطلبات المشروعات الصغيرة والتعاون مع مختلف جهات الدولة لتوفيرها وتطوير آليات الدعم¹⁰.**

وأطمئن الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، خلال تفقده لفعاليات معرض "صنع في دمياط" على التسهيلات التي يقدمها الجهاز لاستقبال الجمهور، فيما أجرى حوارات مفتوحة مع أصحاب المشروعات و المصانع المشاركين في المعرض للتعرف على مدى رضاهم عن خدمات الجهاز التمويلية والتسويقية المقدمة لهم ورؤيتهم العملية في تطوير تلك الخدمات لتتلاءم مع متطلباتهم الانتاجية واحتياجات مشروعاتهم، وأشاد المشاركون في المعرض بالتسهيلات التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات خاصة في مجال الخدمات الفنية والتسويقية، مطالبين بالتوسع في إقامة المعارض المركزية للأثاث لقدرتها على تعزيز استقرار صناعة الأثاث التي تشتهر بها دمياط و دعمهم تسويقياً.

وأكد على أن القيادة السياسية تولي قطاع المشروعات الصغيرة اهتماماً بالغاً خاصة المشروعات الانتاجية و الصناعية وذلك لقدرتها على إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب ولمساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية و المجتمعية وأشار إلى أهمية التعرف على احتياجات هذه المشروعات و تطوير الخدمات و سبل الدعم بما يتلاءم مع هذه الاحتياجات موضحاً أن جهاز تنمية المشروعات يعمل بالتعاون مع كافة وزارات الدولة ومؤسساتها المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة على رفع كفاءة الخدمات المقدمة لهذا القطاع و تهيئة المناخ الاستثماري لتطوره وزيادة انتاجيته.

أوضح أن معرض "صنع في دمياط" يأتي في إطار التعاون الوثيق مع محافظة دمياط لتشجيع صناعة الأثاث كواحدة من أهم الصناعات الوطنية مما يعمل على دعم الأيدي العاملة الماهرة في دمياط باعتبارها تكتلاً إنتاجياً و حرفياً لديه فرص مميزة في مجال التصدير.

وأشار الأستاذ/ باسل رحمي، إلى أن معظم المشاركين في المعرض من صناعات الأثاث تلقوا الخدمات المالية وغير المالية التي يتيحها الجهاز وفق قانون تنمية المشروعات ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، وكانت بمثابة قوة دفع لأصحاب تلك المشروعات وصولاً بمنتجاتهم إلى مرحلة التسويق والمشاركة في المعارض.

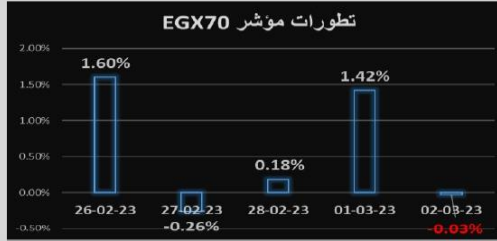
وأكدت الدكتورة/ منال عوض، محافظ دمياط، أن معرض "صنع في دمياط" يأتي بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاستكمال الخطة التي بدأتها المحافظة لتحقيق رؤية الدولة نحو النهوض بتلك الصناعة بدمياط، ولدعم الصناع والعاملين بهذا القطاع، هذا إلى جانب المساهمة في خلق أفق تسويقية جديدة لمنتجاتهم

وأشارت إلى أن المعرض حقق نجاحاً كبيراً بمراحله المختلفة منذ انطلاقه عام ٢٠١٦، مشيدة بما تم تحقيقه في هذا المجال لإقامة مراحل المعارض بشكل سنوي وذلك بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وما أثمرت عنه تلك الجهود من نتائج لتشجيع صناعة الأثاث بدمياط والنهوض بها، خاصة مع تمتع أبنائها بمهارة فريدة توارثها الأجيال منذ عقود طويلة.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

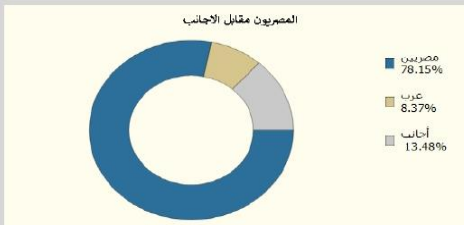
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة ١,٦١% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٢ مارس ٢٠٢٣، مقارنة بارتفاع بنسبة ١,٢٣% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠,٠٣% مقارنة بارتفاع بنسبة ١,٦٠% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة ١,٢٣% مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,٧٥% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٠,٧٠% مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,١٢% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

■ **انفوجراف (1) يوضح تقرير مؤسسة فيتش سوليوشنز، والتي تشير إلى أن مصر تؤمن احتياجاتها من التمويل الخارجي خلال ٢٠٢٣:**

وكالة "فيتش".. مصر تؤمن احتياجاتها من التمويل الخارجي خلال 2023



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: فيتش سوليوشنز، فبراير 2023

